اعتبار التقرير كأنه نفسه هو المسند المقصود فلا يكون خارجا
عنهما فلا يكون رابطة فيتم تعقله بالمسند اليه فقط حتى اذا قصدنا
تقرير نسبته نقول كان زيد موجودا **فان قلت** لا يتم تعقل المسند
الا بتعقل المسند اليه والاسنادين هما فلا يتم بتعقل المسند اليه
وحده فصح تسميته تاما **وبحي** كان صلة كقوله تعالى كيف نكلم من
كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من في المهد حال كونه صبيا فيكون
صبيا منصوبا على الحال **وبحي** كان بمعنى صار نحو كان زيد غنيا
واما كان في قولك كان زيد خارج اي كان الشان زيد خارج فهو
ناقص فليس قسما اخر برأسه وان عده البعض قسما على حدة مثال
الجملة الواقعة خبرا في باب كاد نحو **يفعلون** في قوله تعالى **وما**
كادوا يفعلون كاد يكاد مثل خاف يخاف قال الاصمعي سمعت بعض
العرب تقول لا افعله ولا كودا فكاد فعل من افعال المقاربة ووضع
لدنو الخبر حصولا يرفع الاسم وينصب الخبر فاذا دخل النفي فالصحيح انه
كسائر الافعال فيكون المعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا **فان قلت**
كيف نفي قرب الفعل وقد قال الله تعالى فذبحوها **قلت** لا تنافاه
لاختلاف وقت النفي ووقت الفعل لانهم ما قاربوا لكثرة من يحضهم
قبل انتهاء سوالاتهم فاذا انقطعت تعللوا ثم فعلوا **فعل** المضطر
المبني الى الفعل **فان قلت** ليس الواو فيه للحال فيفضي الى المحذور
قلت ليس هي للحال بل هي للعطف كما هو اصلها ويجوز ان تكون للاعتراض

قال

قال صاحب الكشاف قوله تعالى وما كادوا يفعلون استئناف لاستقصاء
الواو ضمير مرفوع متصل عائد الى قوم موسى عليه السلام في محل الرفع
على انه اسمه ويفعلون خبره فيفعل فعل فاعله الواو فالجملة منفية
المحل في تقدير اسم الفاعل على انها خبره فتقدير الكلام وما كادوا
فاعلين قال الفراء المذكور بعد مرفوع كاد يكون منصوبا على سبيل
التشبيه بالحال وقال الكوفة يكون منصوبا على الحال واما المذكور
بعد مرفوع عسى بدل اشتمال عند الكوفيين فعسى زيد ان يخرج
في قوة قرب زيد خروجه وكذلك اذا وقعت الجملة في موضع
خبر ما ولا اللتين هما بمعنى ليس يكون في محل النصب **والثانية**
بالرفع على انه بدل بعض من قوله سبع ايضا قد وجد والعطف
ههنا في بعض النسخ فيكون لعطف البدل على البدل لا العطف
البدل على المبدل منه فانه غير جائز اي الجملة من الجمل السبع التي لها
محل من الاعراب **والثالثة** منها قوله **الواقعة** اي التي
تكون **حالا** نعت لقوله الثانية كما ان قوله **والواقعة مفعولا**
نعت للثالثة لكن الواو وجيء للعطف على قوله الواقعة حالا
انما سلك ههنا طريق اللف والنشر على هذا النظم وان كان الظاهر
ان يذكر كل منهما على حدة بلا جمع بينهما نظرا الى تحقق السبب وهو
اشتراكهما في حكم النصب كونها فضلة يتم الكلام بدونها والى الغرض
الباعث وهو الاختصار مع انه بصدده قال المشايخ يرمون بالخطب

أفعل
مع

الواقعة
حالا

والواقعة
مفعولا

واحدة
مع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)